بسم الله الرحمن الرحيم

٧/١

١٩

٥٢٨ - ٥/٥/١

مجلس الامة

التاريخ: ١٤ جمادى الاولى ١٤١٣هـ

الموافق: ٨ نوفمبر ١٩٩٢م

السيد/ رئيس مجلس الامه المحترم

تحيه طيبه وبعد ، ، ،

نتقدم إلى سيادتكم بالإقتراح بمشروع القانون المرفق بتوفير قسائم سكنية للمواطنين من اراضي الدولة ، مشفوعا بمذكرته الإيضاحيه.

رجاء التكرم بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدمو الاقتراح

أحمد عبدالعزيز السعدون — د.يعقوب محمد حياتي

خالد سالم العدوه — مفرج نهار المطيري

سالم عبدالله الحماد

يحال الى لجنة الشؤون التشريعيه والقانونيه
مع مراعاة اعمال المادة

٩٢/١١/١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الامة

اقتراح بمشروع قانون

بتوفير قسائم سكنية للمواطنين من اراضي الدولة

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الهيئة العامة للإسكان والقوانين المعدلة له .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

((مادة أولى))

تتولى الدولة توفير قسائم سكنية بمساحات مناسبة من الأراضي المملوكة لها لتوزيعها على مستحقي الرعاية السكنية من الكويتيين ، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية لا تجاوز سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد سعر المتر المربع الواحد من هذه القسائم بما لا يزيد على دينارين .

((مادة ثانية))

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الامة

مذكرة إيضاحية

للإقتراح بمشروع قانون بتوفير قسائم سكنية للمواطنين

من أراضي الدولة

لقد تكفلت الدولة بالرعاية السكنية للمواطنين التي تتمثل في صور تتراوح بين منح سكن أو قسيمة أو قرض ، وإذا كان القرض سهل القبض في وقت وجيز ، فإن إعداد السكن ، على النقيض من ذلك ، يستغرق وقتا قد يطول وتستمر فيه معاناة المستحق لهذا السكن الذي يخضع في تسلمه إياه لدوره بحسب الأولويات الواجب التزامها في توزيع المساكن التي يتم تشييدها أولا بأول . ومن دواعي تفريج كربة الإنتظار والإسهام في تخفيف وطأته ، أن يخول المواطن الحق في إختيار قسيمة يتولى بنفسه بناء مسكنه عليها دون تحمل الدولة هذا العبء ، ولا سيما إزاء تراكم طلبات الحصول على المساكن ، وكثرة عدد المواطنين الراغبين فيها ، وطول مدة التربص قبل تهيئتها وإمكان تسلمها في غمار الأولويات المقررة لذلك .

ولما كانت الدولة تملك مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن تقسيمها إلى مساحات مناسبة متفاوته بما يتمشى ومتطلبات كل حالة ، وهي أراض في الوسع استغلالها بإقامة المباني السكنية عليها بجهود الأفراد دون تدخل من جانب الدولة ، الأمر الذي يوفر هذه المساكن في وقت أقصر من الوقت الذي يستغرقه انشاء الدوله لها ، فقد أعد مشروع هذا القانون ناصا على أن تتولى الدولة ، في خلال سنه من تاريخ العمل به ، توفير قسائم سكنية بمساحات مناسبة من الأراضي المملوكة لها لتوزيعها على مستحقي الرعاية السكنية الراغبين في تملك هذه القسائم .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الامة

ورغبة في الحد من إرتفاع الأسعار ومنع المضاربات ، نص المشروع على أن يصدر مجلس الوزراء قرارا بتحديد سعر المتر المربع الواحد من هذه القسائم بما لا يزيد على دينارين تشجيعا للمواطنين على الإقبال على شرائها وحماية لهم من الإستغلال.